فقد ذكرت اذاعة موسكو، على سبيل المثال، «ان اللعبة، بكاملها، ترمي الى اجبار مصر على انهاء حالة الحرب، مع الابقاء على اجزاء كبيرة من سيناء تحت الاحتلال الاسرائيلي واستمرار احتلال اراضٍ عربية أخرى». وعليه، فان تصريحات عرفات، بمثابة تحذير بأنه في حال نجاح المساعي الاميركية، فان الرأي العام، داخل الاتحاد السوفياتي وخارجه، لن تساوره ادنى شكوك في ما يختص بموقف الاتحاد السوفياتي وبموقف حليفيه: منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا[٤٠].

وعندما بدأت المساعي الاميركية تتضح بصورة أشد، بخصوص سياسة «الخطوة خطوة» في المنطقة، في أواخر تموز (يوليو) ومطلع آب (اغسطس) ١٩٧٥، أصبحت التعليقات السوفياتية أشد نقداً من ذي قبل. فذكرت «اذاعة السلام والتقدم»، ان المطالب الاسرائيلية المنقولة الى مصر، من طريق الولايات المتحدة الاميركية، «تستهدف منع مصر من المواجهة العسكرية». وتساءلت: «أليست هذه محاولة لنزع السلاح من يد العرب، واجبارهم على التخلّي عن حقهم الثابت والمشروع في استعمال كل الوسائل لتحرير أراضيهم المحتلة؟». وفي مقال نشر في مجلة «انترناشونال افيرز»، تمّ التركيز، مجدداً، على موضوع التخلّي عن الفلسطينيين، ولاحظت المقالة، في هذا الصدد، ان هنالك محاولات «حتى من قبل بعض الزعماء العرب» لتحويل القضية الفلسطينية الى موضوع مساومة مع أولئك الذين ينكرون الوجود الفلسطيني نفسه. وفي أواسط آب (اغسطس) ١٩٧٥، أشارت اذاعة موسكو الى ان مصر تتهيّأ، في الوقت الذي تستمر الهجمات الاسرائيلية على جنوبي لبنان والفلسطينيين ويستمر الرفض الاسرائيلي للاعتراف بالحقوق الفلسطينية، لقبول اتفاقية فصل القوات مما «يجعل من الرد المصري، في حال قيام مواجهة جديدة في الشرق الاوسط أمراً صعباً للغاية»[٤١]. وفي أواخر آب (اغسطس)، كتب أحد معلّقي صحيفة «البرافدا» مقالاً رئيساً عن الاتفاقية المرتقبة بعنوان «لا تزال المشكلات الرئيسة من دون حل»، تساءل عن السبب الذي جعل «من الضروري ان يتحطم اطار التنسيق الدولي القائم، ويصار الى ابداله بنظام مراقبة من طرف واحد تتولاه احدى الدولتين العظميين، وهي التي لا تخفي مواقفها المساندة لاسرائيل على أحد». فيما استخفت تعليقات أخرى بمساحة الارض التي تمّ تحريرها بموجب تلك الاتفاقية، وأشارت الى ان غاية الاتفاقية، في نظر المراقبين الاميركيين، «عزل العرب عن الاتحاد السوفياتي»، ووصفتها بأنها «غير متوازنة»، وبأنها «تؤدي الى تجميد الموقف في المنطقة الى أجل غير مسمّى»[٤٢].

بيد ان أكثر المستجدات إثارة للدبلوماسية السوفياتية كان بلا شك اختباء اعلامها، في الهجوم على اتفاقية سيناء، وراء ردات الفعل السورية والفلسطينية، التي أُصدرت ضد هذه الاتفاقية، وايراد مقتطفات وافية منها في استشهاداته. وعلى سبيل المثال، ذكّر يفغيني بريماكوف بالبيان الذي أصدره حزب البعث السوري، والذي جاء فيه ان «الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية أغفلت كل إشارة الى الاراضي العربية الاخرى الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي، وتجاهلت، كلياً، قضية الشعب العربي الفلسطيني». وعلى هذا الاساس، فان الاتفاقية «أنكرت جوهر القضية العربية وأنشأت مخاطر الانزلاق الى أساليب واجراءات انفرادية»، ولكنها تمخضت، أيضاً، عن «الوجود الاميركي في المنطقة، واشراك الولايات المتحدة الاميركية في الصراع كطرف مباشر، في حين ترمي الجهود العربية الى ابعادها عن هذا الصراع»[٤٣]. كما استشهدت اذاعة السلام والتقدم بأقوال أمين سر القيادة العامة لمنظمة قوات «الصاعقة» في لبنان، زهير محسن، ومفادها ان من شأن اتفاقية سيناء «ان تجمّد صراع الشعب العربي ضد اسرائيل لفترة طويلة». كما استشهدت الاذاعة بقول عرفات «ان اعمال العنف سوف تسود الشرق الاوسط، اذا لم تأخذ الاتفاقية قرارات قمة الرباط بعين الاعتبار، خصوصاً تلك